العرب
السبت 2021/10/02
السنة 44 العدد 12197

من يبارك الحضور الروسي في أفريقيا

الاضطرابات ورقة رابحة تمكن روسيا من الوصول إلى ثروات القارة السمراء

تستثمر روسيا في اضطرابات الدول الأفريقية لتوسيع نفوذها في المنطقة بتعلة دعم القادة الأفارقة المحاصرين وتعزيز الأمن هناك، عبر مرتزقة فاغنر، وتقديم المزيد من الدعم الاقتصادي مقابل الوصول إلى احتياطات الموارد الطبيعية، حتى أن الكثير من الدول لوحت بإعادة النظر في التزاماتها العسكرية بالمنطقة فيما رفضت أخرى التعايش مع فاغنر على أرض أفريقية واحدة ومحذرة من خطر تفاقم الأزمة الأمنية.

باماكو - قد تكون مالي وجهة مقاتلين من مجموعة المرتزقة الروسية فاغنر، بعد أن نشطوا في ما لا يقل عن خمس دول أفريقية هشة بانتهاكات حقوق الإنسان وعمليات القتل خارج نطاق القضاء والتدخل السياسي.

وفي الأسبوع الماضي أفادت وكالة رويترز أن مالي، التي يحكمها حاليا المجلس العسكري بعد أن تعرضت لانقلابين في الأشهر الـ13 الماضية، تجري محادثات مع مجموعة المرتزقة لتوظيف ما لا يقل عن ألف مقاتل لتدريب الجيش في البلاد وتوفير الأمن لكبار المسؤولين. لكن الخبراء والمسؤولين الغربيين يخشون أن يترك وجود الجماعة الزعيم الجديد مدينا بالفضل لموسكو ويزيد من حالة عدم الاستقرار، التي أدت بالفعل إلى نزوح الملايين من الأشخاص من منازلهم.

وتقول إيمي ماكينون في تقرير لمجلة "فورين بوليسي" الأميركية، إن وجود الآلاف من المرتزقة في بلد بحجم مالي قد يبدو بمثابة قطرة في بحر، لكن التقارير أثارت القلق في العواصم الغربية، وخاصة باريس، التي تعمل على تقليص وجودها في مكافحة الإرهاب منذ ثماني سنوات في منطقة الساحل.

قلق متنام

سافرت وزيرة الدفاع الفرنسية فلورنس بارلي إلى مالي خلال عطلة نهاية الأسبوع لحث الحكومة العسكرية على إعادة التفكير في هذه الخطوة، وحذرت الاثنين من أن اتفاقا لقبول مقاتلي فاغنر سيعزل مالي دوليا. وقالت ألمانيا، التي تدير عدة مئات من القوات في المنطقة، إنها قد تضطر أيضا إلى إعادة النظر في التزاماتها العسكرية في المنطقة.

وقال مسؤول فرنسي لمجلة فورين بوليسي عبر البريد الإلكتروني "أشارت الوزيرة بارلي إلى عدم توقيع المجلس العسكري لأي عقد مع فاغنر وذكرت أن قوة برخان (عملية مكافحة التمرد التي تقودها فرنسا ضد فروع تنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية في المنطقة بالإضافة إلى مقاتلي بوكو حرام) لا يمكن أن تتعايش مع قوة فاغنر".

والجمعة حثت حكومة المملكة المتحدة مالي، ثالث أكبر منتج للذهب في أفريقيا، على إعادة النظر في مشاركتها مع مجموعة مرتزقة روسية، محذرة من أن أي اتفاق يخاطر بتقويض الاستقرار في غرب أفريقيا.

وترى ماكينون أن النشر المحتمل لمقاتلي فاغنر في مالي يتناسب مع نمط ناشئ من إرسال المرتزقة الروس لدعم القادة الأفارقة المحاصرين، مما يمنح الكرملين نفوذا كبيرا مقابل الحد الأدنى من الاستثمار. ويُعتقد على نطاق واسع أن الشبكة الغامضة من الشركات والمقاولين التي تشكل ما يسمى مجموعة فاغنر مرتبطة ارتباطا وثيقا بخدمات الأمن الروسية.

وقال جوزيف سيغل مدير الأبحاث في مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية بجامعة الدفاع الوطني "لدينا خارطة واضحة جدا لكيفية حدوث ذلك". وأشار سيغل إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث أرسل أكثر من ألفي مقاتل من فاغنر إلى البلاد منذ 2017. وهم مدربون عسكريون غير مسلحين ظاهريا، مما مكّن انتشارهم من الالتفاف على حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة في 2013 على البلاد. لكن الروس سرعان ما اتخذوا مكانة عالية، حيث عملوا حارسا شخصيا لرئيس أفريقيا الوسطى فوستين أرشانج توادايرا، في حين أن فاليري زاخاروف، وهو مسؤول سابق في المخابرات العسكرية الروسية، يعمل مستشارا للأمن القومي لدى توادايرا.

وأضاف سيغل "لقد اكتسبوا نفوذا غير مسبوق في أفريقيا الوسطى. كما تورطت فاغنر في انتهاكات حقوق الإنسان والقتل خارج نطاق القضاء والاغتصاب والتعذيب".

وتتسم مجموعة فاغنر باندماج نشاط المرتزقة، الذي يسعى إلى تعزيز أهداف الكرملين الجيوسياسية، مع مكافآت استخراج الموارد الطبيعية المربحة في الدول التي تنشط فيها. وهذا نمط شهدته سوريا وليبيا والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، حيث مُنحت الشركات التابعة للمجموعة امتيازات تعدين الذهب والألماس في 2018.

وقال سيغل "أراهن أنهم سيصلون إلى بعض مناجم الذهب واليورانيوم والبوكسيت في مالي".

بوابة الاقتصاد

تعمل روسيا بشكل مطرد على زيادة وجودها في جميع أنحاء أفريقيا باستخدام المزيد من الأنشطة الاقتصادية والدبلوماسية التقليدية الساحرة، بالإضافة إلى المزيد من الأساليب المخادعة عبر مجموعة فاغنر، حيث تسعى لزيادة الوصول إلى احتياطيات الموارد الطبيعية الغنية في القارة للسيطرة على النفوذ وتحقيق رؤية الكرملين المتمثلة في عالم متعدد الأقطاب. وهذا ما يصعّب التعامل مع الأمور أكثر.

وبالمقارنة مع المقاييس التقليدية لفن الحكم، فإن العلاقات الروسية تنمو لكن الصين والولايات المتحدة والدول الأوروبية لا تزال تتفوق عليها.

توترات أمنية تستغلها موسكو

وتمثل صادرات الأسلحة الروسية إلى أفريقيا 16 في المئة بينما تذهب نسبة لا تقل عن 60 في المئة إلى آسيا. وعلى الرغم من أن تجارة روسيا مع القارة آخذة في الازدياد، إلا أنها لا تزال محدودة الحجم مقارنة بالدول الكبرى الأخرى. ولكن روسيا أثبتت مهارتها في لعب أوراقها المحدودة بشكل جيد. ومنحت المناهج غير المتكافئة، مثل الاعتماد على مجموعة فاغنر، الكرملين تأثيرا مقارنة باستثماراته.

إيمي ماكينون

نشر مقاتلي فاغنر في مالي يمنح الكرملين نفوذا كبيرا

بول سترونسكي

غزوات روسيا لا ينبغي أن تستحوذ على اهتمام صانعي السياسة

وتمكنت موسكو من انتقاء البلدان واحدة تلو الأخرى باستهداف الدول الهشة في لحظات الاضطراب. ففي ديسمبر 2020 أعلنت الحكومة الروسية أنها أبرمت صفقة مع الحكومة السودانية لإنشاء قاعدة بحرية في بورتسودان على البحر الأحمر، لتوسيع نطاق انتشارها العسكري في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وأصبح الاتفاق، الذي كان في البداية مع الرئيس السوداني المخلوع عمر البشير، قيد مراجعة الحكومة السودانية الجديدة.

وكانت قوات فاغنر في ليبيا بمثابة رأس الرمح، حيث قاتلت إلى جانب قوات المشير خليفة حفتر واعتمدت طائرات مقاتلة روسية متقدمة، وفقا للقيادة الأميركية في أفريقيا. وشاركت القوات في مدغشقر في تدريب القوات المسلحة المحلية، كما توجه أفراد منها إلى موزمبيق.

ووقعت روسيا منذ عام 2015 اتفاقيات تعاون عسكري ثنائية مع أكثر من 20 دولة أفريقية، ووقعت خلال الصيف صفقات مع أكبر دولتين من حيث عدد السكان في القارة: إثيوبيا ونيجيريا. وعُقدت القمة الروسية – الأفريقية الأولى، التي شارك في استضافتها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره المصري عبدالفتاح السيسي، في 2019 ومن المقرر عقد قمة أخرى العام المقبل.

وقال كاميرون هدسون المدير السابق للشؤون الأفريقية في مجلس الأمن القومي "هناك هذا المحور الضخم الذي يمتد من ليبيا والبحر المتوسط إلى وسط أفريقيا وعبر البحر الأحمر على الأقل إلى مالي الآن".

ولا يزال دور روسيا في الانقلاب الذي قاده الجيش في أغسطس 2020، والذي أطاح بالرئيس المالي آنذاك إبراهيم أبوبكر كيتا، غير واضح. وذكرت صحيفة ديلي بيست أن اثنين من مخططي الانقلاب كانا في روسيا للتدريب العسكري وتوجها من موسكو إلى باماكو قبل أيام فقط من الانقلاب.

وقال سيغل إن التضليل الروسي أدى أيضا إلى تأجيج الاحتجاجات التي أدت إلى الانقلاب. لكن تورط روسيا في مالي حاليا ليس مفيدا.

لقد نزح أكثر من مليوني شخص في منطقة الساحل، وفقا للأمم المتحدة، وسط تهديد متزايد من المتمردين الجهاديين الذين انتشروا من مالي إلى بوركينا فاسو والنيجر، مما أدى إلى تأجيج العنف الطائفي وردود الفعل الوحشية من الجيوش الوطنية والأجنبية التي غذت تجنيد المتشددين. وتتراجع فرنسا في الوقت الذي تتطلع فيه إلى استبدال مهمتها القتالية بتحالف دولي لتدريب القوات المحلية ومرافقتها.

ويوضح سيغل أن "الحفاظ على الوجود الأمني وإعادة بناء الثقة والتعاون مع المجتمعات المحلية هو ما سيحدث فرقا". ويتطلب هذا المزيد من القوات المحلية المدربة تدريبا جيدا. لذلك، فإن إحضار فاغنر هو الأداة الخاطئة للمشكلة التي يواجهها الماليون، والتي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الأزمة الأمنية.

وقال هدسون إنه إذا دعت الحكومة الانتقالية التي يقودها الجيش في مالي مقاتلي فاغنر، فستكون هذه "لحظة فاصلة محتملة... هذه سلطة تقوم في الأساس بالاختيار بين المرتزقة بقيادة روسيا أو الاستمرار في التعاون مع بعض الجيوش الأكثر احتراما في العالم".

وأثارت الغزوات الروسية في أفريقيا مخاوف الغرب بشأن نوايا موسكو طويلة المدى. وكانت مواجهة نفوذ كل من روسيا والصين أحد الأهداف الواضحة لاستراتيجية أميركية جديدة لأفريقيا تتمحور حول التجارة ومكافحة الإرهاب، والتي كشف عنها مستشار الأمن القومي الأميركي السابق جون بولتون في 2018.

وخلال الحرب الباردة، سعى الاتحاد السوفيتي إلى شق طريقه في أفريقيا، حيث اقتطع مناطق نفوذ من خلال دعم حركات الاستقلال واستغلال إرث الدول الغربية الاستعماري الوحشي. وتترك هذه الذكرى صانعي السياسة الأميركيين حذرين من التقدم الروسي في البلدان التي لا يهتمون بها كثيرا.

وقال بولتون "إنهم تحت جناح حلف الناتو الجنوبي. أنا لا أقول إن قوى فاغنر هذه كبيرة للغاية، لكنها امتداد للتأثير وجهد لكسب تأييد الحكومات في المنطقة. وقد تكون هناك أشياء يريدون القيام بها لاستخراج المعادن من شأنها زيادة العلاقة الاقتصادية".

وقال بول سترونسكي الزميل البارز في برنامج روسيا وأوراسيا التابع لمؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، إن غزوات روسيا ومجموعة فاغنر الأخيرة في أفريقيا لا ينبغي بالضرورة أن تستحوذ على اهتمام صانعي السياسة.

وأضاف "لا ينبغي أن نفزع لأن روسيا موجودة في أفريقيا. إنّنا نتبع سياسة 'محاربة روسيا في كل مكان' بدلا من سياسة أفريقيا".

الدعم الخليجي فرصة مؤجلة لإنقاذ لبنان من أزماته

بيروت - افتتح رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي عهده الحكومي عبر بوابتي باريس ولندن، محاولا بحث الدعم اللازم لتجاوز أزمة البلاد، رغم إدراكه أن هذه الدول لا تملك حلا للبنان دون إصلاحات خانقة. في المقابل تبدو زياراته إلى دول الخليج -وفي مقدمتها السعودية- القادرة على مساعدة بلاده وإنقاذها من الانهيار مؤجلة إلى غاية الآن.

ومنذ سنوات تشهد العلاقة بين لبنان ودول الخليج حالة من الفتور والتوتر الصامت بسبب انحياز أغلب النخب في لبنان إلى حزب الله ومن ورائه إيران دون مراعاة لمصالح البلاد الخارجية وعلاقاتها مع الخليجيين وفي مقدمتهم السعودية.

وبتأجيله التواصل مع دول الخليج ومحاولة إقناعها باستقلالية الحكومة قدر المستطاع عن ذراع إيران في المنطقة، حزب الله، يفوّت ميقاتي على بلاده فرصة تجاوز أزماتها.

والأسبوع الماضي زار ميقاتي فرنسا حيث التقى الرئيس إيمانويل ماكرون ثم سافر إلى بريطانيا أين التقى العديد من المسؤولين. وفي كلا البلدين سمع رئيس الوزراء اللبناني كلاما موحّدا مفاده "لا شيكات على بياض، ولا مساعدات ماليّة دون إجراء إصلاحات".

ويرى المحلّل السّياسي محمد نمر أن حكومة ميقاتي أتت نتيجة تواصل بين فرنسا وإيران، مبينا أن "فرنسا ليس لديها الدّعم الكافي لتنقذ لبنان، والذي لا يمكن إنقاذه إلا عبر ممرّ الخليج، وتحديدًا السعودية التي كانت لديها تاريخيًا القدرات الأكبر في انتشال البلاد من أزماتها".

فبالنظر إلى تاريخ البلد شهد لبنان بعد حرب يوليو 2006 هبّة خليجية لمساعدته؛ حيث ساهم الخليجيون بمليارات الدولارات من أجل إعادة الإعمار واستثمروا في مشاريع بنى تحتية وإنمائية مختلفة، فضلا عن الودائع في مصرف لبنان المركزي، ناهيك عن مئات الآلاف من اللبنانيين الذين مازالوا حتى اللحظة يعملون في دول الخليج والسعودية.

وتشكّلت الحكومة اللبنانيّة برئاسة ميقاتي عقب 13 شهرًا من التعثّر إثر استقالة حكومة تصريف الأعمال برئاسة حسان دياب، في العاشر من أغسطس العام الماضي، بعد 6 أيّام من انفجار كارثي في مرفأ بيروت.

ويأمل اللبنانيون أن تضع الحكومة الجديدة حدًا للأزمة الاقتصاديّة الحادّة الّتي تضرب البلاد منذ أواخر 2019، وأدّت إلى انهيار مالي وارتفاع قياسي في معدّلات الفقر، فضلًا عن شحّ المحروقات والأدوية وسلع أساسية أخرى.

ومنذ تكليفه لم يُدْل نجيب ميقاتي بخطاب إلا وذكر فيه الدول العربية بهدف الحصول على دعمها وتأييدها لحكومته.

وعقب الزيارة التي أجراها ميقاتي إلى فرنسا تنامت الأحاديث التي تتوقع أنه سيقوم بزيارة إلى الخليج. وحتّى اليوم لم يُصدر المكتب الإعلامي لرئيس الحكومة أيّ تعليق على هذه الأحاديث ولم يحدد أيّ موعد لزيارة خارجية جديدة، لكن ميقاتي قال مؤخرا إنه "حتى الآن لا زيارة محددة إلى السعودية وسوريا".

ويلفت المحلل جوني منيّر إلى أن "ميقاتي بانتظار أن تحسم السعودية موقفها تجاه الحكومة سلبا أو إيجابا، لكي يتّخذ الخطوة اللاحقة".

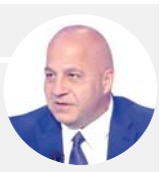

جوني منيّر

ميقاتي بانتظار حسم السعودية موقفها من حكومته سلبا أو إيجابا

محمد نمر

لا يمكن إنقاذ لبنان إلا عبر ممر الخليج وتحديدا السعودية

في المقابل رجح المحلّل أن يزور ميقاتي الكويت وقطر ومصر في الفترة القادمة، معتبرا أن "هذه الزيارات ستعني تأييدا سياسيا، أما التأييد المالي فسيتأخر بانتظار الاتفاق مع صندوق النّقد الدولي".

وتقول أوساط سياسية لبنانية إنه "بالنظر إلى تاريخ العلاقات بين السعودية ولبنان، فإن الرياض هي الأكثر قدرة من بين دول الخليج على دعم لبنان ومساعدته في الخروج من أزماته"، لكن هذه الأوساط تشير إلى أن السعودية قد لا تجازف بدعم حكومة يتحكم فيها حزب الله.

وجهة النظر هذه أكدها وزير الاستثمار السعودي خالد بن عبدالعزيز الفالح، الذي قال خلال زيارته إلى فرنسا، في الثالث والعشرين من سبتمبر الماضي، إن "السعوديّة ترى أنّ هذه الحكومة اللبنانية لا تملك قرارها السياسي الدّاخلي، لكن هذا لا يعني أنها لا تراقب تصرفات السلطة التنفيذية وتحركاتها، لرصد ما إذا كانت ستستطيع أن تثبت أنها تملك قرارها السياسي".

ولفت إلى أنه "منذ انطلاقة الحكومة حصل أكثر من استحقاق، كدخول الصهاريج الإيرانية المحملة بمادة المازوت إلى لبنان، وصمت الولايات المتحدة عن هذا الموضوع".

ورغم مرور نحو ثلاثة أسابيع على تشكيل حكومة ميقاتي لم يصدر أي بيان سعودي أو تعليق حولها، حيث أنّ موقف المملكة من لبنان لا يتوقف على القيام بإصلاحات فقط، إنما هناك تأثير سلبي لحزب الله على علاقات البلدين التاريخية.

ويُبين نمر أن "السعودية كانت واضحة بمواقفها حول أي حكومة في لبنان، وتكلّمت عن ثلاثة أمور أساسية؛ قيام الدولة بإصلاحات، وجود طبقة سياسية فاسدة، واعتبارها أن حزب الله يشكّل خطرا عليها من الناحية الأمنية عبر (جماعة) الحوثيين" في اليمن.

ويشير إلى أن "هناك متطلبات عديدة ليكون لبنان دولة حقيقية، ولديه قراره وحكومته، وفي حال توفرت هذه المتطلبات فستكون السعودية أول من يساعده".

ويشدد منيّر على أنه "لا يمكن التعويل على أي دعم خارجي، أو حتى خليجي، قبل تنفيذ الإصلاحات".

وفي العاشر من أغسطس الماضي أوضح مجلس الوزراء السعودي أن أي مساعدة تُقدّم إلى الحكومة الحالية أو المستقبلية في لبنان تعتمد على قيامها بإصلاحات جادّة وملموسة، مع ضمان وصول المساعدات إلى مستحقيها، وتجنب الآليات التي تُمكن الفاسدين من السيطرة على مصير البلاد.

وعموما، تظلّ المساعدات الماليّة الغربيّة للبنان مرتبطة بقيامه بإصلاحات، أما المساعدات الخليجية -وتحديدًا المساعدات السعوديّة- فيُضاف إليها وضع حدّ لسلطة حزب الله في البلاد.

الولاء لإيران يبعد لبنان عن محيطه